صار الكيان الصهيوني يملك بدل الفأس والمقص أصابع نووية؛ وقد يصبح قوة عظمى. والبريطانيون تنازلوا عن دورهم في المنطقة وصاروا امبراطورية رطبة. والفلسطيني يقول لنا ان «المهمة الاولى للعمل الوطني الفلسطيني، الآن، هي تأكيد التلاحم الوطني الفلسطيني ـ الاردني»، في الوقت الذي تدفع فيه القوى المغرضة الى ان «يأكل الفلسطينيون والاردنيون من لحم بعضهم بعضاً». فما الذي يقرأ في العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية في ضوء حاضرها؟

ثمّة من يعتقد بأن عنوان المرحلة الاردنية ـ الفلسطينية الراهنة هو «فك الارتباط». وثمّة من لا يرى جوهراً لهذا العنوان، الّا في إطار الدوافع السياسية التي أملت شكل، وطبيعة، الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الاردنية تحت هذا العنوان، والتي جاءت كتقابل لظرفين: ظرف اردني داخلي، وظرف اردني خارجي، قادا الى قرار فك الارتباط القانوني والاداري بين الاردن والضفة الفلسطينية المحتلة، في ١٩٨٨/٧/٣١. فبعد «قمة الجزائر الاستثنائية»، في العام ١٩٨٨، والمخصصة للانتفاضة الفلسطينية، أعلن الملك الاردني حسين، في رسالة بعث بها الى القائد العام للقوات المسلّحة الاردنية، ان الاردن لن يتفاوض بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، ولا عن منظمة التحرير الفلسطينية، فيما لو عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وبعدها قام بسلسلة زيارات الى القبائل البدوية الاردنية، التي تضخ الطاقات الاساسية للاجهزة العسكرية والامنية الاردنية، لتأكيد «تراص الصفوف». وفي تموز (يوليو) وخلال زيارة الملك للسعودية، بدأ باعلان تمهيدي عن سلسلة اجراءات داخلية، تسعى الى تثبيت سياساته الفلسطينية الجديدة. فقد أجرى تعديلاً وزارياً، خفّض فيه نشاط وزارة شؤون الاراضي المحتلة؛ كما حلّ مجلس النواب؛ ثمّ، بعد ذلك، قرر مجلس الوزراء الاردني الغاء خطة التنمية في الاراضي المحتلة (وهي الخطة التي بدأها منذ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٦)، والتي وضع لها خطة لسنوات خمس، وحاول، من خلالها، اجتذاب رؤوس اموال، فلم يحظ بمساندة عربية، بل اجتذب بعض رؤوس الاموال الاميركية ودفعة من السوق الاوروبية المشتركة، واشترط الاميركيون ان تذهب أموالهم الى مشروعات رأسمالية فقط، وان لا توجّه لتغطية النفقات الجارية؛ وكانت الخطة الاميركية، في الاساس، موجّهة الى تقوية مواقع ونفوذ الاردن في الضفة الفلسطينية المحتلة. هذا جانب من المسألة. فالمشاريع الاردنية، منذ الامارة وحتى اعلان فك الارتباط، كانت تأخذ بعين الاعتبار «ان القضية الفلسطينية هي قضية اردنية ـ فلسطينية، قبل ان تكون شأناً عربياً» (ص ٤٧)، وبمؤشرات كثيرة حول مساعي المملكة لتكريس الذوبان الفلسطيني، واعتبار الفلسطينيين مواطنين اردنيين. وقد حمل كتاب محادين بعض هذه المؤشرات.

المؤشر الاول «انه باعادة زيد الرفاعي ـ الممثل الشرعي الفعلي للشعب الفلسطيني أردنياً ـ الى رئاسة الحكومة الاردنية في نيسان [ابريل] ١٩٨٥، يمكن القول ان التغيير الحكومي الذي حمل الرفاعي، أهمّ ممثل للبرجوازية الفلسطينية الكبيرة، الى رئاسة الحكومة الاردنية، مرة أخرى، لم يكن تغييراً عادياً بالحسابات المحلية، والعربية، والدولية، وان هذا التغيير حمل من الاعتبارات ما أسّس لمرحلة جديدة في اطار الدور الجغرافي، والديمغرافي، والسياسي، الذي بوسع الاردن ان يلعبه فلسطينياً» (ص ٥٣). والمراقبون يتذكرون «كيف قام الرفاعي، فور تشكيل حكومة التل الاولى في أيار (مايو) ١٩٧٣، باعادة الاعتبار، كاملاً، لحركة ومصالح البرجوازية الفلسطينية الكبيرة، التي حاولت حكومة التل حصرها في الاطار الذي يضمن السيادة التامّة للبرجوازية البيروقراطية الاردنية، في أعقاب أيلول [سبتمبر] ١٩٧٠» (ص ٥٧).

والمؤشر الثاني، كما قدّمه محادين، هو ما يتعلّق بقانون الانتخابات النيابية، الذي تقدّمت به الحكومة الاردنية في مطلع العام ١٩٨٦، ليحل محل القانون الرقم ٣٣ لسنة ١٩٦٠، والذي «تحدّث عن الضفة الغربية بوصفها أرضاً اردنية، وأفرز لها ٦٠ مقعداً من بين الـ ١٤٠ مقعداً؛ كما اعتبر المخيمات الفلسطينية في الضفة الشرقية دوائر مستقلة، وخصص لها ١١ مقعداً» (ص ٥٨).

وعلى الرغم من ان «القانون المذكور لم يختلف عن القانون السابق، من الزاوية التي تتعلّق بالضفة الغربية، الّا انه جاء في ظروف مختلفة، أعقبت قرارات الربط [العام] ١٩٧٤، التي اعتبرت م.ت.ف. الممثل